دور إدارة الأزمات في مواجهة إشكالية الأمن الغذائي خلال جائحة كورونا : دراسة تحليلية بالمملكة العربية السعودية

د/ سمر وصفي علي المداح
دكتوراة في إدارة الأعمال – كلية التجارة – جامعة عين شمس

ملخص البحث:

يلقي البحث الضوء على قضية الأمن الغذائي باعتبارها أحد أهم القضايا الرئيسة التي تواجه العالم، وتمثل إحدى قضايا الأمن القومي لأي بلد، ويركز في هذا الصدد على أزمة الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية خلال جائحة كورونا، والتحديات التي أحاطت بتعاطي الحكومة السعودية مع تداعيات هذه الأزمة بداية من واقع الموارد الطبيعية في المملكة لاسيما المياه والزراعة وإنتاج الغذاء، ومرورا بالمؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالأمن الغذائي، ونهاية بالصعوبات الإضافية التي فرضتها جائحة كورونا مثل تقييد الحركة والتداول نتيجة الإجراءات الاحترازية، وارتباك سلاسل امداد السلع الغذائية، وحالات الحظر التي قررتها العديد من الدول على صادراتها من السلع الغذائية، وسعى البحث إلى الإجابة على إشكالية تتعلق بمدى قدرة المملكة العربية السعودية على التعامل مع الأزمة في إطار التحديات السابق ذكرها، وبيان أن الحرص على والشفافية في تفعيل استراتيجية الأمن الغذائي التي أقرتها حكومة المملكة في مايو من عام ٢٠١٨م، كان لها دور بالغ الأهمية في التخفيف من وطأة تأثير جائحة كورونا على الأمن الغذائي في المملكة، وساق البحث عدد من الأدلة التي تبرهن على نجاح الحكومة السعودية في إدارة الأزمة، كما حذر من خطورة مستجدات الحرب الروسية الأوكرانية، والازمة الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بالإضافة إلى التغيرات المناخية الحادة و تداعياتها على الأمن الغذائي، أوصى بعدم الاعتماد على ما تحقق من مستوى جيد في الأمن الغذائي، ودعم دور المملكة في مجال سلاسل الإمداد العالمية، بهدف تعزيز موقع المملكة باعتبارها مركزًا رئيسيًّا وحلقة وصل عالمية بالنسبة إلى سلاسل الإمداد، بهدف

جعل السعودية بيئة استثمار مناسبة ومثالية لجميع المستثمرين في هذا القطاع، ونبه إلى ضرورة استدامة التعامل بأولوية مع قضية الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأزمات ـ الأمن الغذائي ـ جائحة كورونا.

Abstract:

The research sheds light on the issue of food security as one of the most important major issues facing the world and represents one of the national security issues of any country. In this regard, it focuses on the food security crisis in the Kingdom of Saudi Arabia during the Corona pandemic, and the challenges surrounding the Saudi government's response to the repercussions of this crisis. Starting from the reality of the Kingdom's natural resources, especially water, agriculture, and food production, passing through the economic indicators related to food security, and ending with the additional difficulties imposed by the Corona pandemic, such as restricting movement and circulation as a result of precautionary measures, And the confusion in the supply chains of food commodities, and the bans imposed by many countries on their exports of food commodities. The research sought to answer a problem related to the extent of the Kingdom of Saudi Arabia's ability to deal with the crisis in the context of the challenges mentioned above, and to demonstrate that ensuring and transparency in activating the security strategy Food security, which was approved by the Kingdom's government in May 2018, had a very important role in alleviating the impact of the Corona pandemic on food

security in the Kingdom. The research included a number of pieces of evidence proving the success of the Saudi government in managing the crisis. It also warned of the seriousness of developments in the war. russian ukrainian, The geopolitical crisis in the Middle East region as a result of the Israeli aggression on the Gaza Strip, in addition to the severe climate changes and their repercussions on food security, recommended not relying on the good level of food security achieved, and supporting the Kingdom's role in the field of global supply chains, with the aim of strengthening the Kingdom's position. As a major center and global link for supply chains, with the aim of making Saudi Arabia a suitable and ideal investment environment for all investors in this sector, he stressed the need to sustainably deal with the issue of food security as a priority.

Keywords: crisis management - food security - Corona pandemic.

مقدمة:

ما من شك أن قضية الأمن الغذائي باتت في مقدمة أحد أهم القضايا الرئيسة التي تواجه العالم، والتي تحظى باهتمام المنظمات والهيئات الدولية، وانها تمثل أحدى قضايا الأمن القومي لاي بلد، كما تتميز قضية الأمن الغذائي بتعدد الأبعاد التي تشملها؛ لما لها من أبعاد إنسانية، واجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وبذلك قد تعددت التحديات التي تواجه بلوغ الحد الآمن للأمن الغذائي في العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية في ظل التهديدات المؤثرة سواء من جانب الموارد الطبيعية كندرة المياه، وانخفاض جودة الأراضي الزراعية، أو الكوارث والأوبئة والتغييرات المناخية.

كل المؤشرات تظهر أننا لم نشهد الأسوأ بعد"؛ بهذه الكلمات أطل المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، ديفيد بيزلي، العام الماضي ٢٠٢٢م، محذراً العالم من مواجهة أزمة غذاء غير مسبوقة، والشاهد هنا أن أزمة الغذاء ذاتها باتت تشكل تحدياً رئيساً للدول والمجتمعات، وكذلك أن العالم لا يزال يعيش قلقاً اقتصادياً واسعاً انعكس بشكل واضح كنتيجة متوقعة مع تأثيرات جائحة كورونا التي اجتاحت العالم منذ ٢٠٢٠م، ولا تزال مؤثرة على الحياة المعيشية في الكثير من دول العالم، كما أن مشكلة سلاسل الإمداد العالمية تواصلت بشكل متزايد، مما زاد من مخاوف تنامي أزمة الغذاء عالمياً، وأكملت الحرب الروسية الأوكرانية والأزمة الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى عوامل المناخ المتقلب، وتأثر بعض الدول الزراعية بقلة المطر والموارد، دائرة المخاوف من أزمة غذاء عالمية تتواصل على مدى زمني غير معلوم، ورغم أن دول الخليج وفي القلب منها المملكة العربية السعودية تعد نسبياً الأقل تأثراً من هذه الأزمة وفق تقارير محلية وعالمية، ولكن التأثير ليس مستبعداً إذا ما تفاقمت الأزمة العالمية، وفشلت الحلول التي تشترك فيها دول العالم على أكثر من صعيد، وفي سبيل مواجهة التحديات التي تنذر بزيادة حدة انعدام الأمن الغذائي، فقد سارعت العديد من الدول في تحليل أوضاع الأمن الغذائي، ومصادر الغذاء والموارد الإنتاجية المتاحة ومدى وفرتها لوضع الاستراتيجيات المستقبلية لتأمين الاحتياجات المستقبلية من الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي ودعم برامج التنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق فقد ركزت رؤية المملكة ٢٠٣٠، ضمن جهود التنمية المستدامة على بناء قطاع زراعي مستدام، وتعزيز القطاعات الداعمة للنظم الغذائية، وتطوير النظم وتحسين الإنتاجية الزراعية، بالإضافة إلى تعزيز قدرات البحث والابتكار لضمان التقدم المستدام للأمن الغذائي.

أولاً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي تطرق إليه ، حيث أن قضية الأمن الغذائي هي قضية محورية تشغل دول ومنظمات العالم منذ نصف القرن الماضي وتضاعفت أهميتها في ظل تزايد مخاطر الكوارث والأوبئة والحروب التي

تنذر بتفاقم الصعوبات المحيطة بإمكانية تحقيق أمن غذائي مستدام، كما أن تعزيز نظم الزراعة والمياه والاستثمار في الزراعة وسلاسل الإمداد وإنتاج الأغذية وتوزيعها بعدالة من أجل تحقيق أقصى مستوى للأمن الغذائي، لم تعد أمرا اختياريا، في ضوء ماكشفت عنه جائحة كورونا وماتلاها من أحداث الحرب الروسية الأوكرانية والتغيرات الحادة والمتلاحقة في المناخ، والتي أثرت على الإنتاج الزراعي، وارتفاع أسعار الغذاء، المخاوف من أزمة حادة للأمن الغذائي، وفي هذا الإطار دق تقرير صادر عن برنامج الغذاء العالمي في أوائل مايو ٢٠٢٣م ناقوس الخطر، حيث أشار الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش في مقدمته إلى أن العالم يواجه "أزمة جوع على نطاق غير مسبوق، وارتفاعا في الأسعار لم يُشهد له مثيل من قبل".

ثانيا: أسباب اختيار موضوع البحث

قلة الدراسات التي تناولت أزمة الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية خلال جائحة كورونا، وكيفية إدارتها، ومردود ذلك على مستوى الأمن الغذائي، والرغبة في إبراز ما توليه المملكة العربية السعودية من أهمية قصوى لتحقيق الأمن الغذائي، لا سيما في سياق ما تواجهه من تحديات مختلفة في هذا المجال، بالإضافة إلى السعي لإظهار ما تحقق من نجاحات جيدة، نتيجة تضافر جهود وطنية مدروسة لمواجهة التحديات والمعوقات التي تحول دون الوصول إلي تحقيق الأمن الغذائي، الأمر الذي جعل منها تجربة تستحق الدراسة للاستفادة منها، والدعوة إلى وضع حلول فاعلة ومستدامة لضمان استمرارية الإمدادات الغذائية بوفرة في السوق السعودية، وغيرها من أسواق الدول العربية الشقيقة، فضلاً عن التحذير من أن جائحة كورونا مثلت تحدي كبير للأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية، والعالم، وكانت لها تداعيات ضاعفت من وطأة صعوبة تحقيق معدلات أكثر إيجابية في الأمن الغذائي، وأن الأمر يتطلب حرصا دوليا على التحوط مستقبلا لمثل هذه المتغيرات.

ثالثاً: أهداف البحث

يسعى البحث إلى:

ـــ التعرف على الجوانب النظرية لمفاهيم الإدارة، والأزمة، والأمن الغذائي والجائحة، والوقوف على أوضاع الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية قبل بداية جائحة كورونا.

ـــ الوقوف على جوانب إدارة المملكة لأزمة الأمن الغذائي في ظل الأوضاع الاستثنائية التي فرضتها الجائحة، من خلال تقديم الخطط والبرامج والآليات والمحاور التي تضمنتها التقارير الرسمية السعودية، وما ورد بهذا الشأن في تقارير المنظمات العربية والدولية.

ـــ رصد النتائج التي حققتها المملكة في سبيل جهودها لتحقيق الأمن الغذائي، رغم المعوقات القائمة و المتغيرات الطارئة الناجمة عن جائحة كورونا، وبيان مدى القدرة على تحقيق تقدم مستدام في هذا المضمار.

رابعاً: الدراسات السابقة

ركزت أغلب الدراسات على الأمن الغذائي من حيث المبدأ، وأن من تعرض منها للأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا، كان من منظور فقهي، أو من جانب قطاع انتاجي محدد كالدواجن، أو من منظور سياسي يتعلق بالتبعية، أو من منظور اقتصادي واجتماعي عام:

دراسة السفياني [١]**:** اهتمت الدراسة بموضوع الأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا ومعالجته من منظور فقهي، وكيفية تعامل الشريعة مع قضية الأمن الغذائي، وتعرضت الدراسة بشكل جزئي لتداعيات جائحة كورونا على الأمن الغذائي فيما لم تتطرق إلى الجوانب الأخرى كالجانب الاقتصادي والتحديات التي فرضتها الجائحة على الأمن الغذائي، وكيفية تعامل الحكومة السعودية معها.

دراسة الدويس [٢]: ركزت الدراسة على وضع الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي للحوم الدواجن في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠١٧م، وتقدير الأهمية النسبية لمساهمة الإنتاج المحلي في تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي من

الدواجن، بالإضافة إلى تقدير قيمة القروض والاستثمارات اللازمة لتحقيق مستويات مختلفة من الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي للحوم الدواجن.

دراسة المهدي (٣): استعرضت الدراسة حالة الأمن الغذائي في مصر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠م عبر تحليل مدى التطور الذي شهدته مؤشرات الأمن الغذائي وأبعاد الأمن الغذائي على المستوي الكلى، كما تناولت محاور خطة التنمية الزراعية حتى عام ٢٠٣٠م، وأبرز التحديات التي تحول دون تحقيق استراتيجية التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستهدف منها في عام ٢٠٣٠م، وتوضيح أثر التغييرات المحتملة على حالة الأمن الغذائي لتفادى الآثار السلبية ومعوقات تحقيق خطط التنمية المستقبلية.

دراسة الزهراني (٤)**:** وترى الدراسة أن تحقيق الأمن بمعناه الشامل يعتمد على عناصر ومقومات عدة مترابطة ومتداخلة يمثل كل منها حلقة أو ثغرة اذ لم تسد وتؤمن أمكن من خلالها اختراق الأمن القومي لأي دولة والإضرار بمصالحها، ومن أهم هذ الحلقات والثغرات حلقة الأمن الغذائي، حيث أصبح إنتاج الغذاء وتوفيره محكوما بسياسات بعض الدول والتي حولت بعض السلع الغذائية كالقمح إلى سلع استراتيجية تستخدمها كسلاح ووسيلة لخدمة أهدافها ومصالحها، وأن أهمية الأمن الغذائي تزداد في تحقيق الأمن القومي في الوقت الراهن حيث تكاد تحتكر الدول العظمى معظم فائض الإنتاج الزراعي والغذائي وتستطيع أن تستخدمه كسلاح لخدمة أغراضها متى أرادت، وتشير الدراسة كذلك إلى جهود المملكة العربية السعودية لتعزيز الأمن الغذائي وتوفيره من خلال تشجيع المزارعين وتقديم الدعم لهم.

دراسة صبيحة (٥)**:** سعت الدراسة إلى تقديم واقع الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية، ومستجدات الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من خلال الزراعة المحلية، وتحديد الأهمية النسبية لمردود الزراعة المحلية والاستيراد من الخارج لتحقيق مستوى مناسب من الأمن الغذائي، والتحذير من التحديات والمخاطر المحيطة بالاستثمار الزراعي في الخارج.

دراسة خسان [٦] **:** تتناول الدراسة الأمن الغذائي من الجانب السياسي مؤكدة أن الاستقلال الغذائي لا يقل أهمية عن الاستقلال السياسي، فهو يحمي الدولة من التبعية، ويجعلها في مأمن عن الضغوط الخارجية والأزمات الاقتصادية العالمية ، موضحة أن الدول المتقدمة في ميدان الأمن الغذائي، اعتمدت على مبدأ " أمانة الأجيال" وهي التنمية المستدامة، مشيرة إلى أن "سلوك أمانة الأجيال"، مبدأ مسيطر على مستوى جميع الأنشطة التي تضمن الأمن الغذائي لمواطنها ولبلادهم.

مما سبق يمكن للباحثة استخلاص النتائج التالية:

ــ أن الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع الأمن الغذائي على كثرتها ركزت على الأبعاد الاقتصادية، او الاجتماعية، أو السياسية، أو أظهرت الأمن الغذائي من منظور قطاعي واحد كالدواجن، او اللحوم الحمراء، بينما جاءت الدراسة التي ربطت بين الأمن الغذائي وجائحة كورونا من منظور فقهي إسلامي حيث ركزت على كيفية تعامل الشريعة مع الأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا، وهو الأمر الذي حفزني على إجراء هذا البحث.

خامساً: مشكلة البحث

في ظل الأوضاع الاستثنائية التي مرت بها المملكة العربية السعودية خلال جائحة كورونا، وانعكاس ذلك على مستويات الأمن الغذائي بها.. يطرح البحث إشكالية إلى أي مدى استطاعت المملكة العربية السعودية تحقيق أمنها الغذائي في ضوء التحديات المختلفة التي فرضتها جائحة كورونا في هذا النطاق؟

سادساً: منهج البحث

اتبع البحث أسلوب التحليل الوصفي للبيانات المتاحة عن الأوضاع الاقتصادية، ومؤشرات الأمن الغذائي قبل جائحة كورونا، والتحديات التي تزامنت معها والأهداف المحددة وفقاً لإستراتيجية التنمية الزراعية ورؤية المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٣٠، والمنهج التحليلي لأبرز خطط وبرامج وآليات إدارة أزمة الأمن الغذائي خلال الجائحة والنتائج التي آل إليها الأمن الغذائي عقب التعافي من

الجائحة وكيفية استدامة هذا التعاطي مع الأمن الغذائي لتحقيق مستويات أكثر جودة واستدامة في المستقبل.

سابعا: الإطار النظري للبحث

لابد في البداية من تناول مفاهيم الدراسة كمفهوم الإدارة، والأزمة، والأمن الغذائي، وجائحة كورونا) فيما يلي:

لا شك أن الحديث عن الإدارة هو حديث تفرضه ضرورات العصر ومعطيات الواقع المعاش، فالإنسان منذ وجوده على الارض كمخلوق اجتماعي، احتاج وخلال مراحل مختلفة الى قيادة وإدارة ترعى شؤونه، وبالتالي فالإدارة تعتبر من أهم وأقدم الأنشطة الإنسانية، فقد أكد مارشل ديموك في كتابه: " تاريخ الإدارة العامة " على أن الإدارة قديمة قدم الحضارات الإنسانية، حيث كانت موضع اهتمام الحضارات القديمة المصرية، والإغريقية، والصينية وغيرها، تدل على ذلك السجلات القديمة [٧]التي أمكن العثور عليها.

من هذا المنطلق وقبل الخوض في غمار تعريف الإدارة، يمكننا القول بأن الإدارة مفهوم قديم موجود منذ آلاف السنين، من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة، وأن هذا المفهوم قد تطور بتطور المجتمعات وتقدمها، ففي البداية كانت الإدارة تتلخص في الاعتماد على الكفاءة والمساءلة دون امتلاك المهارات والمعرفة التقنية من خلال التسلسل الهرمي للمسئولية، وبمرور الوقت ومع اختراع المحرّك البخاري، وإحداث العديد من الابتكارات [٨] فتحت الثورة الصناعية الباب أمام المصانع والمعامل التي بدأت بإنتاج السلع، وزادت الحاجة إلى الموارد البشرية، وبالتالي الحاجة إلى التوجيه والرقابة والتنظيم، ومع ازدياد أهمية هذه المرافق وإنتاجيتها، أصبحت الحاجة إلى الإدارة والتنسيق ماسة.

ولأن الإدارة مصطلح لا يمكن اخضاعه لمقاييس كمية، أو اختبارات معملية قاطعة النتائج، شأنه في ذلك شأن مختلف العلوم الاجتماعية، وأيضا نظرا لوجود تداخلات متعددة بين الإدارة كعلم وبين سائر فروع العلوم الاجتماعية، فقد تباينت رؤى العلماء والمفكرين والمتخصصين حيال مفهوم الإدارة، الأمر الذي أوجد

تعريفات متعددة لهذا المفهوم، حيث يرى "فردريك تايلور" [٩] أن الإدارة هي القيام بتحديد ما هو مطلوب عمله من العاملين بشكل صحيح، ثم التأكد من أنهم يؤدون ما هو مطلوب منهم من أعمال بأفضل وأرخص الطرق، فيما يقول "هنري فايول"[١٠] إن الإدارة هي التنبؤ بالمستقبل والتخطيط بناء عليه، وتنظيم وإصدار التعليمات والتنسيق والمراقبة، ويصفها "شيلدون" بأنها وظيفة يتم بموجبها القيام برسم السياسات والتنسيق بين أنشطة الإنتاج والتوزيع والمالية وتصميم الهيكل التنظيمي للمشروع، والقيام بأعمال الرقابة النهائية على كافة أعمال التنفيذ.

وإلى جانب رؤية علماء الغرب فقد كان للعلماء العرب والمسلمين جهداً في هذا المجال حيث يقول الدكتور/ كامل المغربي بأن "الإدارة هي عملية التنسيق بين جميع عوامل الإنتاج البشرية وغير البشرية، باستعمال وظائف التخطيط، والتنظيم والقيادة، والإشراف، والرقابة؛ حتى يمكن التوصل إلى الهدف المطلوب، وبأقصى كفاية ممكنة"، [١١] كما يعرف الدكتور/ محمود عساف الإدارة منطلقا من طبيعتها، مشيراً إلى ان الناس في تركيبتهم الاجتماعية ينقسمون إلى فئتين: مديرين، ومنفذين؛ لهذا يرى أن تعريف الإدارة هو "الهيمنة على الآخرين؛ لجعلهم يعملون بكفاءة؛ تَحقيقًا لهدف موقوت منشود"، [١٢] أما الإدارة الإسلامية، فيلاحظ أن لفظ (إدارة) لم يرد في الكتب الإسلامية بهذه الصيغة، على الرغم من كثرة الكتب والبحوث في هذا المجال، ويعرف الدكتور حزام المطيري المفهوم الإسلامي للإدارة حيث يقول: "هي تلك الإدارة التي يتحلى أفرادها - قيادة وأتباعا، أفرادا وجماعات، رجالا ونساء - بالعلم والإيمان عند أدائهم لأعمالهم الموكلة إليهم، على اختلاف [١٣] مستوياتهم ومسؤولياتهم".

ولعل أكثر التعريفات شيوعا للإدارة هو القائل بأنها فن قيادة الناس من أجل تحقيق الأهداف بأقل التكاليف وأقصر الطرق، ووفق أفضل معايير الكفاءة والفاعلية، كما عرفت الإدارة (٥) [١٤] بأنها: العملية التي تشتمل على وظائف التخطيط والتنظيم والتوجيه والتنسيق والرقابة.

وتعبر الأزمة عن موقف وحالة وعملية وقضية يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية (دولة، مؤسسة، مشروع، اسرة) تتلاحق فيها الأحداث بالحوادث

وتتداخل وتتشابك معها الاسباب بالنتائج، وتختلط الأمور، فالأزمة هي لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها مُشكلة بذلك صعوبة حادة امام متخذ القرار، وإن أي قرار يُتخذ في ظل دائرة من عدم التأكد وقصور المعرفة وقلة البيانات والمعلومات يزيد من درجة المجهول عن تطورات الأزمة.

يعبر قاموس المصباح المنير [١٥]عن الأزمة بمعنى الشدة والقحط ويقال أزم علينا الدهر، أي اشتد وقل خيره أو أزمت عليهم السنة أي اشتد قحطها، كما اشارت القواميس العربية المتخصصة في السياسة أو الاجتماع أو الاقتصاد الى الازمة بأنها نقطة تحول وحالة متوترة للانتقال ويمكن القول انها وضع أو فترة حرجة وخطرة وهي حالة علمية تطورية يحدث فيها انفصام التوازن.

اختلف تعريف الأزمة باختلاف المنظور أو المدرسة لتي ينظر بها [١٦]، فعلم الاقتصاد عرف الأزمة بأنها وضع اقتصادي عارض يؤثر على تحقيق الأهداف القومية ينشأ من وضع اقتصادي عالمي أو إقليمي أو داخلي، ويحتاج إلى بذل كافة الجهود لاجتيازه.

كما عرفها علم الاجتماع بأنها توقف لأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب للعادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن وتكوين عادات أكثر ملائمة للأوضاع الجديدة التي فرضتها أحداث الأزمة.

كذلك تم استخدام مفردة أزمة في بحوث علماء الطب النفسي، للدلالة على الانعكاسات النفسية الحادة على الفرد وسلوكه، وعلى الجماعة، وللإشارة أيضا الأزمة الهوية.

فيما تم تعريف مدلول الأزمة من المنظور الإداري بتعريفات عديدة من وجهة نظر الإداريين، فهي [١٧] "موقف تواجهه إدارة المنظمة، تتسارع فيه الأحداث وتتشابك معه الأسباب بالنتائج، يفقد خلاله متخذ القرار القدرة على التحكم بما يجري من أحداث داخل المنظمة وخارجها، مما يؤثر بشكل ملحوظ على أداء المنظمة ومستقبلها." وتحدث الأزمات في كل زمان ومكان وخاصة بعد إن أصبح العالم وحدة متضاربة سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا مما زاد من تعرضه للازمات وبتأثيرات متفاوتة بشكل

يؤدي إلى تفاعل متبادل بين الأزمة والمجتمع بحيث تتحول الأزمة إلى جزءا أساسياً من نسيج الحياة وحقيقة من حقائقها يؤثر في تأجيج حالة الصراع النفسي أو البيني وصولا إلى الصراع بين الدول الذي ينتهي ربما بحرب عسكرية.

على الرغم من اهمية علم إدارة الأزمات والكوارث الا أن الباحثين لم ينتبهوا الى اهميته الا في العصر الحديث حيث بدأت الحاجة إلي علم مستقل يختص بالأزمات والكوارث، وكيفية إدارتها ومواجهتها، يطلق عليه " علم إدارة الأزمات والكوارث " [١٨] وهو علم مؤسس كغيره من العلوم على مجموعة من الأسس والمبادئ العلمية والمفاهيم الخاصة به. وهذا ما يجعله علماً مختلفاً في أساليبه وتطبيقاته، عن العلوم الإدارية الأخرى والتي قد تختلط به. فإدارة الأزمات والكوارث تهدف إلي التحكم في احداث مفاجأة ، ومتفاقمة ، والتعامل معها وتصنيفها ومواجهة اثارها ونتائجها، وهي إدارة تقوم على الدراسة والبحث، والمعرفة والتجارب المستفادة والتخطيط واستخدام المعلومات والبيانات كأساس للقرار السليم . تعمل إدارة الأزمات والكوارث من خلال التعامل الفوري مع الأحداث لوقف تصاعدها، والسيطرة عليها وتحجيمها وحرمانها من مقومات تعاظمها ومن أي روافد جديدة قد تكتسبها أثناء قوة اندفاعها.

تعددت تعريفات مصطلح الأمن الغذائي بحسب تعدد استخداماته، فمن المنظور العام يمكن تعريف الأمن الغذائي بأنه: توافر الحد الأدنى من المواد الغذائية والضرورية والأساسية للبقاء والاستمرارية في الحياة كالمعتاد، وهو عكس الندرة والقلة في المواد الغذائية للفرد والجماعة. [١٩]

ظهر مصطلح "الأمن الغذائي" عقب الأزمة الغذائية التي شاهدتها بداية حقبة السبعينات، وعقدت القمة العالمية الأولى للغذاء عام ١٩٧٤م لتحدد كيفية توفير الأمن الغذائي، ومعالجة الأزمة الغذائية على المستوى الدولي، ومواجهة المخاوف بشأن مستقبل الغذاء في العالم، وقد عرف مصطلح "الأمن الغذائي" خلال المؤتمر العالمي للغذاء لعام ١٩٧٤م بانه "الإتاحة في كل الأوقات من الكميات الكافية على المستوى العالمي للسلع (١٧) الغذائية الأساسية، لمقابلة التوسع المستمر في استهلاك الغذاء، وتجنب التقلبات في الإنتاج والأسعار"

ويتضح من التعريف السابق انه قد أصبحت وفرة أو إتاحة الغذاء المحدد الرئيس للأمن الغذائي، وهو ما يعني الاعتماد على جانب العرض الذي يتحدد بمستوى إنتاج الغذاء، ومستويات المخزون وصافي التجارة، وبالتالي فإن الاهتمام بقضية الأمن الغذائي كان منصباً في البداية حول توفير السلع الغذائية الأساسية على المستوى الدولي، وإعتبار تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الدولي السبيل إلى تحقيق الأمن الغذائي في كل البلدان، إلا أن ضمان تفوق الإمدادات من الغذاء "العرض" عن الطلب على المستوى العالمي لم يؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الدولي، والدليل على ذلك: أن الكميات المتاحة من الغذاء في العالم تفوق الكميات المطلوبة، ومع ذلك مازال سدس سكان العالم يعانون نقص التغذية.

وقدمت منظمة الصحة العالمية[٢٠] تعريفاً للأمن الغذائي ينص على انه " الوضع الذي يحدث عندما يتمكن جميع البشر في كل الأوقات من الحصول على غذاء كاف وآمن، يمكنهم من الحصول على حياة صحية وفعالة، وقدرت منظمة الصحة العالمية أن متوسط الحد الأدنى من الطاقة الغذائية المطلوبة لجسم الإنسان يقدر بنحو ١٨٠٠ سعراً حرارياً كحد أدني، والذي يعد أيضا معياراً لتحديد إذا ما كان الفرد يعاني من نقص التغذية أم يتمتع بالغذاء الكافي، وبالتالي تقدير عدد ناقصي التغذية.

وتم وضع مفهوم أشمل للأمن الغذائي خلال قمة الغذاء العالمي عام ١٩٩٦ [٢١] ليجمع الأبعاد المختلفة التي تم اكتسابها من خلال تلك المراحل التي تطور فيها مفهوم الأمن الغذائي، ويشمل كافة المستويات سواء الدولية أو الفردية، ونص على أن: "الأمن الغذائي يتحقق عندما تتاح لجميع الناس، في جميع الأوقات الفرص المادية والاقتصادية في الحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبي احتياجاتهم التغذوية، وأذواقهم الغذائية، ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط " ثم تم إعادة صياغة التعريف ليضيف القدرة الاجتماعية، وليصبح التعريف المستخدم "يتحقق الأمن الغذائي عندما تتاح لجميع الأفراد في جميع الأوقات الفرص المادية، والاجتماعية، والاقتصادية في الحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبي احتياجاتهم التغذوية، وأذواقهم الغذائية، ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط "

بذلك، فإن مفهوم الأمن الغذائي انتقل من التركيز على جانب العرض فقط إلى أضافة التركيز على جانب الطلب أيضا، وخاصة عند وضع مؤشرات لقياس حالة الأمن الغذائي، ليرتبط بالهدف الأساسي المتمثل في حصول الأشخاص على الغذاء الكافي، والمغذي، والصحي، وبالتالي لم يعد تفوق عرض الغذاء عن الطلب هو فقط المحدد الأساسي للأمن الغذائي، بل أصبح الأمن الغذائي يتحدد بعدد من الأبعاد المختلفة.

ويعني مفهوم الأمن الغذائي، حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة"، ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محلياً. وهذا الاختلاف ربما يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف الفاو أكثر انسجاماً مع التحولات الاقتصادية الحاضرة.

وحسب ماترى وزارة الزراعة الأمريكية [٢٢] فالأمن الغذائي يتضمن تدابيرًا للتكيف مع أي خلل مستقبلًا أو عدم وفرة الإمدادات الغذائية الجوهرية الناجمة عن عناصر خطر متنوعة مثل فترات الجفاف، وتعطل الملاحة البحرية، ونقص الوقود، وتذبذب الاقتصاد، والحروب.

وفيما يلي عرض للأبعاد الرئيسية للأمن الغذائي [٢٣]

ـ التوفر المادي للغذاء

يتناول توفر الغذاء "جانب العرض" من الأمن الغذائي، ويتحدد حسب مستوى إنتاج المواد الغذائية، ومستويات المخزون، وصافي التجارة فيها.

ـ الحصول المادي والاقتصادي على المواد الغذائية

إن العرض الكافي من المواد الغذائية على المستوى الوطني أو الدولي لا يضمن في حد ذاته تحقيق الأمن الغذائي، وقد أدت المخاوف بشأن عدم كفاية الحصول على المواد الغذائية إلى تركيز السياسات على نحو أكبر على الدخل والإنفاق والأسواق والأسعار في تحقيق الأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي.

ـ الاستفادة من المواد الغذائية

تُفهم الاستفادة بصفة عامة على أنها الطريقة التي يحقق بها الجسم أقصى استفادة من العناصر الغذائية المختلفة التي تحتوي عليها المواد الغذائية. ويُعد تناول الأفراد ما يكفي من العناصر الغذائية التي تمدهم بالطاقة والمغذيات نتيجة للرعاية الجيدة وممارسات التغذية، وطريقة إعداد الطعام، وتنوع النظام الغذائي، وتوزيع الطعام داخل الأسرة، وإلى جانب الاستفادة البيولوجية الجيدة من المواد الغذائية التي يتم تناولها.

استقرار الأبعاد الثلاثة الأخرى بمرور الوقت حتى لو كانت كمية الطعام التي يتناولها الشخص كافية اليوم، فلا يزال يُنظر إليه على أنه يعاني من انعدام الأمن الغذائي إذا لم تكن لديه القدرة الكافية على الحصول على المواد الغذائية بصفة دورية، مما يعرضه لخطر تدهور حالته الغذائية، وربما يكون للأحوال المناخية السيئة، أو عدم الاستقرار السياسي، أو العوامل الاقتصادية (البطالة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية) تأثير على حالة الأمن الغذائي.

الجائحة في اللغة هي من الجوح، وهو الاستئصال، واجتاحتهم: استأصلت أموالهم، وهي سنة جائح: جدبة..والجائحة الشدة والنازلة العظيمة. [٢٤]

وأما المعنى الاصطلاحي للجائحة: فلا يخرج عن المعنى اللغوي المشار إليه، ولذلك نجد أن ألفاظ الفقهاء في بيانهم لمعنى الجائحة تتوافق بصورة عامة مع المعنى اللغوي قال شيخي زادة الحنفي في سياق كلامه عن معنى الجائحة:" برد وشدة ، [٢٥] (أوأصاب الزرع آفة) سماوية لا يمكن احترازها كغرق وحرق" وقال القرافي في بيان معنى الجائحة:«هي الآفة السماوية كالمطر، وإفساد الشجر[٢٦].

كما أن الجائحة هي وباء ينتشر على نطاق شديد الاتساع يتجاوز الحدود الدولية مؤثراً -كالمعتاد- على عدد كبير من الأفراد[٢٧]، وقد قسمت منظمة الصحة العالمية دورة حدوث الجوائح من خلال تصنيف من ستة مراحل، ليصف العملية التي من خلالها ينتقل فيروس الإنفلونزا الجديد من كونه مرض أُصيب به أفراد قلة، إلى

نقطة تحوله إلى جائحة، هذا يحدث مع فيروس يصاب به على الأغلب حيوانات، مع حالات قِلة لانتقال العدوى إلى الإنسان، يليها مرحلة انتقال المرض ما بين البشر من فرد إلى آخر مباشرة، ويتحول الأمر بالنهاية إلى جائحة مع انتشاره عالميا وضعف القدرة على السيطرة عليه، حتى نتمكن من إيقافه، ويشتهر من الجوائح الحديثة فيروس نقص المناعة المكتسبة والإنفلونزا الإسبانية وجائحة إنفلونزا الخنازير ٢٠٠٩، وفيروس الإنفلونزا H1N1 وفيروس كورونا (SARS-CoV-وفيروس كورونا(COVID 19)

ثامناً: بيان طبيعة الأوضاع الاقتصادية وتحديات الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية المتزامنة مع الظروف الاستثنائية لجائحة كورونا.

شهد العالم خلال عام ٢٠٢٠م ظروفًا استثنائية على جميع الأصعدة ومنها الصعيد الاقتصادي، حيث ألقت جائحة فيروس كورونا (كوفيد١٩) بظلالها على الاقتصاد العالمي، وكجزءٍ من منظومة الاقتصاد العالمي، تأثر الاقتصاد السعودي على النحو التالي: [٢٨]

ـ انكماش الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠٢٠م بنسبة ٤.١ % بسبب تراجع إنتاج المملكة من النفط مع التراجع الكبير في الطلب العالمي على النفط نتيجة لتداعيات جائحة فيروس كورونا.

ـ تراجع القطاع غير النفطي على خلفية تطبيق التدابير الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا ومنها إغلاق الأسواق المحلية، وتأثرت معظم الانشطة الاقتصادية الرئيسة إثر ذلك بنسب متفاوتة.

ـ ارتفاع متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (التضخم) في عام ٢٠٢٠م بنسبة ٣.٤%، وشمل ذلك قسم الأغذية والمشروبات.

ـ بلغ تعداد سكان المملكة في عام ٢٠٢٠م نحو ٣٥.٠ مليون نسمة، بنمو نسبته ٢.٣ %، الأمر الذي أضاف عاملاً ضاغطاً على الحكومة في مواجهتها لأزمة الأمن الغذائي خلال جائحة كورونا.

ـــ قوة العمل في القطاع الزراعي السعودي لا تمثل سوى ٥% من إجمالي قوة العمل[٢٩].

ـــ ارتفاع معدل البطالة في المملكة إلى ٧.٤ % من إجمالي القوى العاملة في عام ٢٠٢٠م، مما دفع الدولة للمساهمة في تخفيف آثار الجائحة على سوق العمل والحفاظ على مستويات توظيف السعوديين فيه من خال تطبيق عدة مبادرات وبرامج، أبرزها صرف تعويض شهري للعاملين السعوديين في منشآت القطاع الخاص من خال صندوق نظام التأمين ضد التعطل عن العمل "ساند."

ـــ انخفاض نشاط ونشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك بنحو 1.7%.

ـــ عدم كفاية عدد محطات التحلية العاملة في المملكة خلال عام ٢٠٢٠م لتوسعات إضافية تحسن من وضع الأمن الغذائي القائم، حيث بلغت نحو ٣٢محطة فقط موزعة على الساحلين الشرقي والغربي للمملكة، منها ٩ محطات على ساحل الخليج العربي و٢٣ محطة على ساحل البحر الأحمر.

ـــ لم يتجاوز إنتاج المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة من المياه المحلاة في عام ٢٠٢٠م نحو ١,٨٨٤ مليون متر مكعب، مقابل ١,٨٨٦.٣ مليون متر مكعب في العام السابق.

ـــ لم تتجاوز كمية الإنتاج النباتي نحو 14.4مليون طن، حيث بلغ إنتاج الأعلاف حوالي ٩.١ مليون طن، وإنتاج الخضروات نحو ١.٩ مليون طن، وإنتاج الحبوب حوالي 1.5مليون طن، وإنتاج الفواكه نحو ١.٩ مليون طن .[٣٠]

ـــ بلغ إجمالي المساحة الزراعية في المملكة للأعلاف والحبوب والخضروات نحو ٨٤٣ ألف هكتار، شكلت منها زراعة الأعلاف ما نسبته ٥٧.٨ %، والحبوب ٣١.٩ %، ونحو ١٠.٣للخضروات.

مساحة الزراعة العضوية للمحاصيل الزراعية في المملكة العربية السعودية لعام 2022م (هكتار)

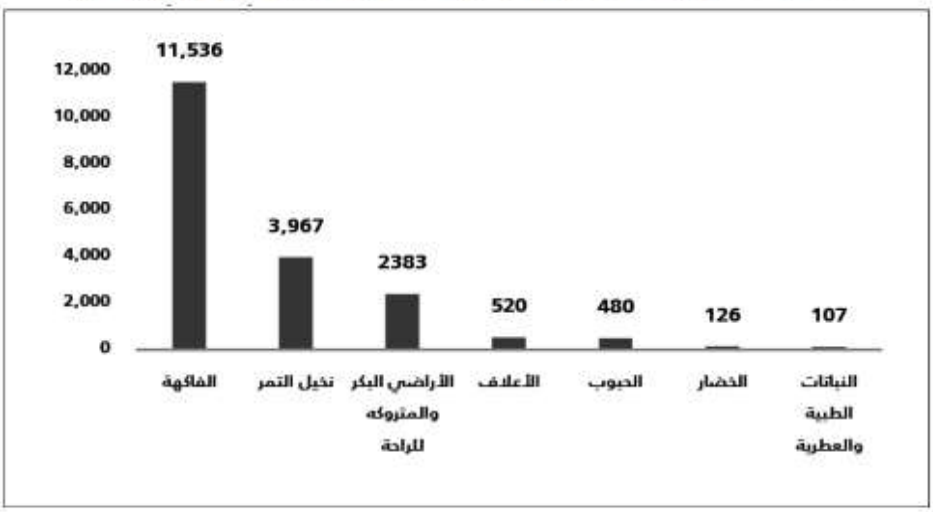

المصدر : نشرة الإحصاءات الزراعية لعام 2022م . الهيئة العامة السعودية للإحصاء

ـــ بلغت الثروة الحيوانية في المملكة من الأبل، والضأن، والماعز، والأبقار، والطيور والدواجن في عام ٢٠٢٠م نحو ٣٥.٣ مليون رأس فقط.
ـــ انخفاض حجم القروض المعتمدة التي صرفها صندوق التنمية الزراعية في عام ٢٠٢٠م إلى نحو ١.٢ مليار ريال، بتراجع نسبته ١٩.٧% عن العام السابق.
ـــ أظهرت أرقام التجارة الخارجية في عام ٢٠٢٠م تراجع حجم التجارة السلعية للمملكة (الصادرات والواردات)، لتبلغ حوالي ١,١٣٤.١ مليار ريال، مقابل حوالي ١,٥١٣.٥ مليار ريال في العام السابق، بانخفاض نسبته ٢٥.١ %.

ـــ بلغت نسبة حجم التجارة الخارجية السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة حوالي ٤٣.٢ % في عام ٢٠٢٠م، مقارنة بنسبة ٥٠.٩ % في العام السابق .

ـــ انخفضت صادرات المنتجات الزراعية والحيوانية والغذائية عام ٢٠٢٠م، بنحو ٢.٢% لتبلغ حوالي ١٢.٨ مليار ريال، وبنصيب مقداره ٢.٠ % من إجمالي الصادرات.

ـــ تراجع إجمالي قيمة صادرات المملكة السلعية في عام ٢٠٢٠م ليبلغ ٦٥٢.٠ مليار ريال، مقابل ٩٨١.٠ مليار ريال في عام ٢٠١٩م، بانخفاض نسبته ٣٣.٥ %.

ـــ تظهر بيانات الهيئة العامة للإحصاء انخفاضاً في قيمة واردات المملكة السلعية في عام ٢٠٢٠م بنسبة ٩.٩ % لتبلغ نحو ٥١٧.٥ مليار ريال، مقابل حوالي ٥٧٤.٤ مليار ريال في العام السابق، واشارت البيانات إلى انخفاض كل المجموعات السلعية باستثناء الواردات من المواد الغذائية التي سجلت ٨٥.٧ مليار ريال، بارتفاع نسبته ٥.٣ %.

ـــ وضعت تلك المؤشرات الاقتصادية الدولة أمام تحديات عميقة حيال تحقيق الأمن الغذائي، لم يخفف من وطأتها سوى الاستراتيجية المتعلقة بالأمن الغذائي التي أطلقتها الدولة قبل عامين من بداية انتشار جائحة كورونا حيث كانت قد بدأت تؤتي ثمارها، وتضمنت تحديات الأمن الغذائي الرئيسة في المملكة العربية السعودية قبل بداية جائحة كورونا ما يلي. (٣١)

- عدم وضوح نظام الحوكمة للأمن الغذائي.
- شح ومحدودية الموارد الطبيعية.
- مخاطر التلوث خلال نقل الغذاء.
- عدم الاستقرار في المنطق.
- المعدلات المرتفعة للفقد والهدر الغذائي.
- الحاجة إلى التثقيف المتعلق بالتغذية السليمة.
- عدم كفاية نظام معلومات الأسواق الزراعية.

- الاعتماد الكبير على الإمدادات الغذائية المستوردة.
- مخاطر التغير المناخي الذي يتسبب في الكثير من الكوارث الطبيعية مثل السيول والعواصف.
- عدم وجود قاعدة بيانات موحدة تشمل المواد الغذائية المتوفرة وكمياتها ونحو ذلك.
- ارتفاع التكاليف المالية للإنتاج الزراعي، حيث أن معظم أراضي المملكة صحراوية وتعاني من قلة موارد المياه ما يجعل الزراعة فيها مهمة صعبة.
- الكلفة المرتفعة للاحتياطي والخزن الاستراتيجي للأغذية.
- الحاجة إلى الكوادر الوطنية ذات المهارات والكفاءات في الأمن الغذائي.
- تحديات الاستثمار الزراعي في الخارج.
- عدم وجود نظام الإنذار المبكر وإدارة الطوارئ.
- العادات الغذائية غير الصحية.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الزراعى خلال الفترة 2015 – 2021 بالدولار (بالأسعار الجارية)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
السعودية	553.2	545.6	622.8	519.16	550.3	568.1	578.4
الجزائر	493.4	478.8	492.9	487.55	477.1	475.5	480.1
المغرب	429.7	457.8	399.5	400.44	429	419.9	416.4
الأردن	145.2	214.7	231.1	208.66	325.7	368.6	371.9
عمان	265.1	335.3	354.8	367.92	318.9	345.9	368.1
السودان	797.9	463.2	271.4	247.67	616.8	473	445.8
الإمارات	289.9	303.8	310.6	315.09	330.8	340.9	349.2
جزر القمر	249.3	242.9	444.4	462.2	235	283.2	326.8
لبنان	308.2	373.3	302.5	370.52	328	326.3	320.3
موريتانيا	323.6	327.9	258.6	320.76	303.4	283.9	282
مصر	393.1	374.7	232.8	280.17	333.5	285.4	299.7
الكويت	234.6	211.4	218.5	149.33	221.5	216.7	225.9
تونس	382.5	303.1	311.8	363.12	235.6	201.5	266.7
العراق	195	178.5	170.9	140.22	181.3	174.1	175.3
اليمن	170.9	167.8	158.3	152.58	165.7	161.9	160.1
قطر	106	112.7	121.8	120.69	113.5	118.2	121.7
ليبيا	141.9	118.3	128.8	41.39	129.7	125.8	120.8
فلسطين	89.4	93.5	82.9	84.4	88.6	89.7	89.7
البحرين	70.1	73.5	77	69.38	83.1	86.4	86.8
سوريا	75.7	60.1	74.4	199.39	70.9	70.6	70.8
الصومال	61.9	63	65.5	54.73	63.5	64.6	60.9
جيبوتي	33.8	35.5	38.4	38.54	34.5	35.7	36.2
الوطن العربي	373.9	336.3	286.7	291.09	332.3	306.1	309.8
العالم	402.2	403.4	424.6	445	410.1	416.8	424

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة.

ومن خلال الجدول السابق يتضح للباحثة:

أن أوضاع الأمن الغذائي تأثرت في عام ٢٠٢٠م بالظروف التي فرضها وباء كورونا المستجد، منها ما هو متعلق بحركة التجارة الخارجية للسلع الغذائية، ومنها ما هو متعلق بالآثار المباشرة للجائحة على المنتجين، والتي انعكست في عدم قدرة المزارعين على ممارسة أنشطتهم الزراعية بصورة فعالة، إضافة للصعوبات التي واجهت المنتجين في الحصول على مدخلات الإنتاج الزراعية نظراً لتوقف مزودي

هذه المدخلات عن العمل والنقص الحاد في العمالة، وعدم تمكن المزارعين من إيصال منتجاتهم إلى الأسواق، كما أوجدت جائحة كورونا قائمة إضافية من التحديات التي واجهت إدارة المملكة لأزمة الأمن الغذائي خلال الجائحة تمثلت في الآتي:

ـــ اتجاه كثير من الدول المصدرة للغذاء لفرض سياسات حمائية، وتقليص حجم الصادرات للخارج.

ـــ اضطراب سلاسل إمداد السلع الغذائية العالمية.

ـــ ارتفاع أسعار الحبوب الاستراتيجية والسلع الغذائية الرئيسة (لم يكن لهذا العامل تأثير قوي في إعاقة استيراد المواد الغذائية المختلفة في ضوء قدرة المملكة على الشراء دون معاناة كبيرة).

ـــ عدم انتظام العمالة في القطاع الزراعي الذي يعاني بالأساس من قلة المساحة المزروعة وشح الموارد المائية وتدني كفاءة الري وقلة مساحة الأراضي المروية وإنتاج الأغذية الامر الذي أدى إلى تراجع نسبي في الإنتاج الزراعي، ومثل عائق في سبيل إيجاد مستوى كاف من الأمن الغذائي. [٣٢]

تاسعاً: مواجهة الحكومة السعودية لأزمة الأمن الغذائي، وكيفية إدارتها خلال جائحة كورونا

لقد جعلت الحالات الطارئة والأوضاع المؤثرة في تدفق الإمدادات الغذائية التي شهدها ويشهدها العالم بدءاً بظهور العديد من الأوبئة التي تصدرتها جائحة كورونا المملكة العربية السعودية تبدأ فعلياً بالتحول من العمل على توفير الغذاء لمجتمعها بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجات أفراده باستمرار من أجل حياه صحية نشطة إلى الوفرة في كثير من السلع والمنتجات الغذائية نتيجة لإدراكها مدى أهمية تحقيق الأمن الغذائي، ومباشرتها ضمن رؤيتها الطموحة بالعمل على استراتيجية الأمن الغذائي[٣٣] في المملكة، التي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ورؤية المملكة ٢٠٣٠ وأهداف استراتيجية وزارة

البيئـة والميـاه والزراعـة السـعودية تضـمنت اسـتراتيجية الأمـن الغـذائي المشـار إليهـا ١١ برنامجـاً تنفيـذياً، وأكثـر مـن مائـة مبـادرة مـن بينهـا برنـامج الحـد مـن الفقـد والهـدر الغـذائي وبرنـامج الاسـتثمار الزراعـي فـي الخـارج، وبرنـامج تنفيـذي للتغذيـة ونظـام للإنـذار المبكـر وإدارة حالـة الطـوارئ وتـوفير البـدائل فـي أوقاتهـا، وبرنـامج تنفيـذي للمخـزون الاسـتراتيجي من الغذاء، وقد أسست المملكة لجنة متخصصة في الأمن الغذائي تحت إشراف وزير البيئة والميـاه والزراعـة تعمـل علـى تنفيـذ اسـتراتيجية الأمـن الغـذائي، مـن خـلال تحقيـق التنسـيق الكامل وتوحيد الجهود الحكومية لتنفيذ البرامج والمبادرات المنبثقة، كما اعتمدت حكومة المملكة في إدارتها لأزمة الأمن الغذائي أثناء جائحة كورونا على حزمة من الإجراءات تضمنتها استراتيجية الأمن الغذائي التي أطلقتها الحكومة عام ٢٠١٨م، وكان للحرص على تنفيذ الحزمة المشار إليها بدقة وشفافية أثر فعال وايجابي حيث ضمت الاستراتيجية عدة محاور وبرامج وسياسات [٣٤]يمكن تحديدها في الآتي:

ـــ تشخيص وتحليل الوضع الراهن للأمن الغذائي في المملكة.

ـــ برنامج الاحتياطي والخزن الاستراتيجي للأغذية، وآخر للحد من الفاقد والهدر من الغذاء.

ـــ نظام حوكمة متكامل للتنسيق بين القطاعات والجهات ذات العلاقة، ونظام للإنذار المبكر للأمن الغذائي متضمنًا نظام معلومات الأسواق الزراعية.

ـــ سياسة وطنية لتجارة الأغذية واستيرادها واتفاقيات وأطر للشراكة مع الدول المستهدفة.

ـــ التحليل التنظيمي للمؤسسة العامة للحبوب والمؤسسات ذات العلاقة بالأمن الغذائي.

ـــ برنامج تدريبي وتوعوي يتناول مختلف جوانب الأمن الغذائي والتغذية.

ـــ استراتيجية لتشجيع الاستثمار الزراعي السعودي في الخارج.

ـــ تعزيز مشاركة المملكة العربية في اللجان والاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بالأمن الغذائي.

ـ متابعة المخزونات الوطنية وادارتها بشكل جيد وتزويدها بشكل مستمر، وضبط ومراقبة الأسواق بما يمنع أي تلاعب أو احتكار أي سلعة.

وقد ارتكزت استراتيجية الأمن الغذائي في المملكة منذ ٢٠١٨م ـــ التي يتوقع أن تبلغ تكلفة تنفيذها على مدار ١٥ سنة نحو ٣.٧ مليار ريال سعودي بما يوازي نحو مليار دولار- على خمسة محاور رئيسة تضمنت الآتي:

١ ـ تحقيق نظام إنتاج غذائي محلي جيد ومستدام للسلع ذات الميز التفاضلية

برفع مستويات الاكتفاء الذاتي للسلع الملائمة للنظام البيئي السعودي؛ وتحسين الإنتاجية وتشجيع اعتماد الممارسات المستدامة في الإنتاج المحلي، ودعم صغار المزارعين وإنماء الزراعة في المناطق القروية بالإضافة إلى دعم التطوير المحلي لقطاعات تصنيع المنتجات الغذائية الاستراتيجية، وذلك من خلال:

ـــ إعداد برامج للحد من الفقد والهدر الغذائي: حيث أن مشكلة فقد وهدر الغذاء تعد واحدة من أهم التحديات التي تواجه العالم بشكل عام؛ فقد قدر تقرير منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة (FAO) أن العالم يهدر من الغذاء حوالي ٩٣١ مليون طن، وفيما يخص المملكة العربية السعودية فإن نسبة فقد وهدر الغذاء تصل إلى ٣٣.١% أي ما يعادل ٤.٠٦٦ مليون طن، كما أن حجم مساهمة الفرد في فقد وهدر الغذاء في السعودية تساوي ١٨٤كجم/ سنة، في حين أن قيمة هدر الغذاء الإجمالية تتخطى ٤٠,٤٨٠ مليار ريال/ سنة.

ـــ إطلاق عدة مبادرات للحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استغلالها، ومن أهمها "البرنامج الوطني للحد من الفقد والهدر في الغذاء"، والذي تنفذه المؤسسة العامة للحبوب، عبر تطبيق إلكتروني يعتمد على جمع نفايات الطعام وبيعها لإعادة تدويرها، والاستثمار في مصانع السماد، تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية من أجل الحد من الفقد والهدر الغذائي.

ـــ تحفيز المزارعين على الاستثمار في البدائل والأنشطة الاستثمارية الزراعية الأخرى غير المستهلكة للمياه وتسهيل الحصول على التراخيص اللازمة لها، مثل الاستثمار في مشاريع الدواجن، والبيوت المحمية، ومشاريع الزراعة المائية، وتربية وتسمين الماشية، ومشاريع الثروة السمكية، ومشاريع تربية النحل لإنتاج العسل، وغيرها من المشاريع ذات الكفاءة الإنتاجية في استخدام المياه، بالإضافة إلى الاستثمار في زراعة الأعلاف الخضراء خارج المملكة، وتقديم التسهيلات الائتمانية للمشاريع المستهدفة في استراتيجية الوزارة من قبل صندوق التنمية الزراعية حسب الاشتراطات اللازمة لذلك.

قيمة القروض المقدمة للمشاريع الزراعية من صندوق التنمية الزراعية لعام 2022م (مليون ريال)

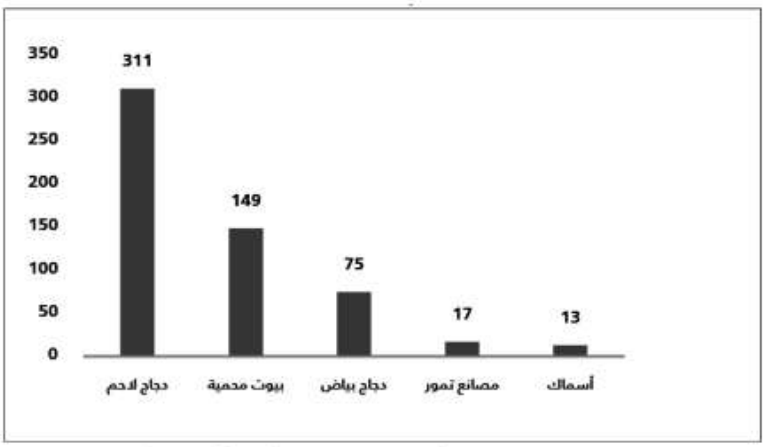

المصدر : نشرة الإحصاءات الزراعية لعام 2022م . الهيئة العامة السعودية للإحصاء

ـ توجيه المزارعين وارشادهم عبر الحملات التوعوية والارشادية إلى أهمية استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة الموفرة للمياه في الإنتاج الزراعي من اجل قطاع زراعي أكثر استدامة، بما يتوافق مع توجهات الوزارة الاستراتيجية للمساهمة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

ـ توجيه برامج دعم لتحفيز القطاع الزراعي للوصول إلى المستهدفات التي وضعتها الاستراتيجية الوطنية للزراعة، وطرح عدد من الفرص الاستثمارية؛ لتعزيز إنتاجية القطاع الزراعي، وتوفير المنتجات الغذائية ذات الميزة النسبية في الأسواق المحلية، وكل هذا أسهم في تحقيق المملكة نسبًا مرتفعة من الاكتفاء الذاتي في عدد من المنتجات الغذائية، ومنها المنتجات الحيوانية كالحليب، وبيض المائدة، ولحوم الدواجن، والأسماك، واللحوم الحمراء، والمنتجات النباتية والمحاصيل الزراعية مثل التمور والخضروات والفواكه.

ـ اتخاذ حزمة من الإجراءات لتنمية القطاع الداجني، وفي مقدمتها إعادة توجيه الدعم المالي المباشر لتلك المشروعات حسب نوع المنتج؛ خلافًا لطريقة الدعم السابقة، ما من شأنه تعظيم الفائدة من الدعم الحكومي الموجَّه لتعزيز الإنتاج، ورفع جودة المنتج المحلي لجميع مشروعات إنتاج الدواجن، إضافة إلى المساهمة في استقرار تكلفة أسعار الدواجن للمستهلك النهائي، كما دشنت المملكة قبل سنوات برنامج «سجل» لتشجيع المزارع غير الرسمية للانضمام للتسجيل والتي قدرت أعدادها بمئات المزارع.

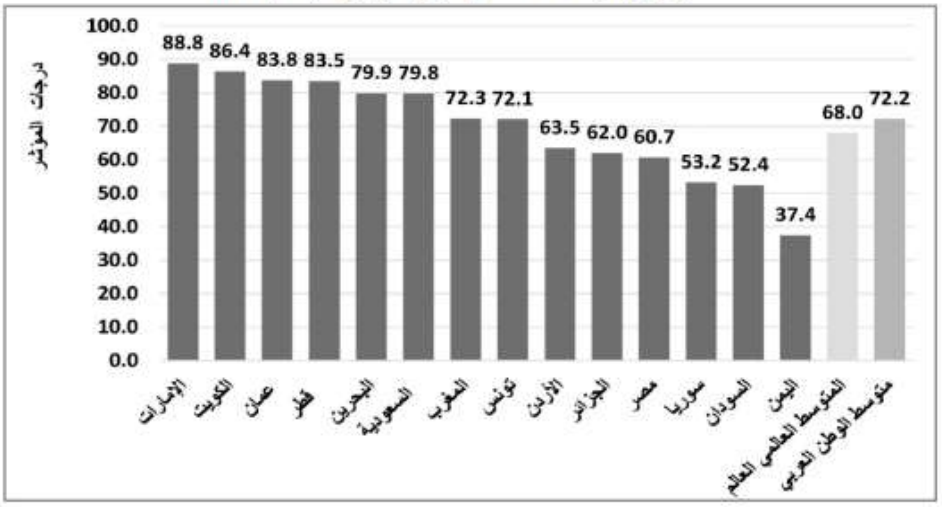

المصدر : حسبت من Economist intelligence Unit https:// (foodsecurityindex.eiu.com/country)

٢ـ تحقيق تنوع واستقرار مصادر الغذاء الخارجية

حرصت المملكة في إطار تنفيذها لاستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي [٣٥] لاسيما خلال إدارتها لأزمة تداعيات جائحة كورونا على الأمن الغذائي تحقيق تنوع واستقرار مصادر الغذاء الخارجية من خلال البرامج والخطط والاستراتيجيات الآتية:

ـــ برنامج تجارة الأغذية وآليات التعاون نشاء آليات وأطر للشراكات التجارية، تحويل المملكة إلى مركز إقليمي لتجارة الأغذية، تفعيل آليات التعاون في مجال الأمن الغذائي بين دول مجلس التعاون الخليجي وعلى المستوى الإقليمي والدولي، وتعزيز مشاركة المملكة في المنظمات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالأمن الغذائي.

ـــ إطلاق خطط مكتملة تجمع بين الاستزراع في الخارج، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الداجني والحيواني، وزيادة الاهتمام بالصناعات الغذائية، حتى أصبحت الشركات السعودية أحد اللاعبين الكبار في أسواق الشرق الأوسط حاليا.

ـــ اتباع استراتيجية جديدة، تعتمد على نقل النشاط الزراعي إلى دولٍ أخرى، بمعنى أن الأراضي الزراعية في الدول الموردة للسعودية؛ مثل أوكرانيا وأستراليا والاتحاد الأوروبي والأمريكيتين، تكون مملوكة لمستثمرين سعوديين، وهذا المستثمر السعودي يزرع المحصول المطلوب ويرسله للمملكة بمواصفات وكميات تحددها مؤسسة الحبوب، وقد كانت هذه الاستراتيجية على رأس أهداف تأمين الإمدادات الغذائية وضمان عدم شحها في الأسواق أو انقطاعها لأي سبب كان بيئيًّا أو سياسيًّا. لذلك تنوعت الدول المختارة في أكثر مِن قارة، ودخل القطاع الخاص بقوةٍ في هذه الصناعة، تلك الاستراتيجية تضمن توريد الحدود المتوسطة للاحتياجات لمدى زمني طويل، خاصة أن المملكة راعت عنصر البعد الزمني والجغرافي للتوريد، فضخت استثمارات في دول قريبة منها، كمصر والسودان وإثيوبيا تتعلق بإنتاج السلع الأساسية، ويمكن نقل البضائع منها بطرقٍ مختلفةٍ سواء بريًّا أو بحريًّا أو جويًّا.

ـــ ضمان الحصول على غذاء آمن ومغذ في المملكة وتشجيع العادات الغذائية الصحية والمتوازنة.

ـــ إطلاق البرامج التوعوية لتشجع العادات الغذائية الصحية.

ـــ تحديث الأنظمة والإجراءات الخاصة بالأمن الغذائي بما يرتقي إلى المعايير الدولية، وضمان تطبيقها.

٣ـ بناء قدرات الجاهزية لمواجهة المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي

ـ نظام الإنذار المبكر وإدارة حالات الطوارئ (تصميم وإنشاء نظام فعّال للمعلومات وإدارة المخاطر في مجال الأمن الغذائي؛ ووضع البروتوكولات والأنظمة والقدرات اللازمة لإدارة الأزمات وحالات الطوارئ، وتطبيقها وفحصها واختبارها).

ـ المخزون الاستراتيجي من الغذاء (صياغة الآليات والسياسات المناسبة لتشغيل وإدارة المخزون الاستراتيجي للأغذية في المملكة، بالشراكة مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص).

ـ رفع الإنتاجية من القمح إلى ١.٧ ملايين طن سنويا مع إعادة النظر في رفع سعر شراء القمح ليكون ألفي ريال للطن، على أن يلتزم المزارع بعدم زيادة استهلاك المياه عن ٥٥٠٠ متر مكعب للهكتار، وعدم زراعة أي محصول صيفي بعد القمح والشعير حفاظًا على المخزون، كما استغلت وزارة البيئة والمياه والزراعة المزايا النسبية لكل منطقةٍ مِن ناحية المناخ ووفرة المياه، ما خلق نموًّا في الإنتاج وحقق نسب اكتفاء عالية في كثيرٍ مِن المنتجات الزراعية، واكبه رفع في الجودة، وخفض استخدام المياه الجوفية للأغراض الزراعية.

ـ تطوير شبكات النقل والتخزين للغذاء، حيث أنها إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي في المملكة، باعتبارها تزيد مِن العمر الافتراضي للمنتجات، وتحول دون تعرّضها للتلف السريع خاصة في المناطق الحارة، لا سيما أنها تعتمد في شق كبير مِن حاجاتها على الاستيراد من الخارج، مما يجعل الاقتصاد يتكبد عبء الاستيراد والإهدار معًا.

٤ ـ تطوير نموذج عمل مؤسسي على المستوى الوطني وضمان حوكمة واضحة ومسؤولة

ـ صياغة نظام حوكمة فعّال ووضع الإطار التنظيمي الملائم للأمن الغذائي في المملكة.

ـ إعداد البرامج التدريبية والتوعوية لإنماء قدرات الكوادر الوطنية ومهاراتها وكفاءاتها في مختلف المفاهيم والسياسات والعمليات المتعلقة بالأمن الغذائي وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية الضرورية.

وقد أسفرت الاستراتيجيات والبرامج التي اتبعتها المملكة اقبل وخلال إدارتها لأزمة الأمن الغذائي أثناء جائحة كورونا عن نتائج إيجابية في أكثر القطاعات المؤثرة في الأمن الغذائي (الزراعة ـ صناعة الغذاء) يمكن البناء عليها لمواجهة أية متغيرات محتملة تتعلق بالأمن الغذائي في المستقبل، وقد تمثلت هذه النتائج في الآتي:

ـ صناعة الغذاء

دشنت المملكة في إطار اهتمامها بالتصنيع الزراعي شركة زراعية تُعنَى بتصنيع التمور وكل منتجات شجر النخيل، وتعمل على تسويقها خارجيًّا، في ظل وجود نحو ٣٠ مليون نخلة، بلغ إنتاجها في عام ٢٠٢٠م نحو ١.٥ مليون طن، مما جعل منتجات مصانع حفظ وتجهيز الفاكهة والخضراوات تتصدر قائمة مصانع الغذاء بالمملكة بنحو ٢٩٦ مصنعًا، تليها «المخابز» بنحو ٢٤٠ مصنعًا، ورفع حجم الاستثمار في صناعة المنتجات الغذائية في المملكة ٨٧ مليار ريال، تشكل ٨ % من إجمالي حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي، وشكلت مصانع المنتجات الغذائية ما نسبته ١١ % من إجمالي عدد المصانع في المملكة، وتسهم في توفير أكثر من ٨٢ ألف وظيفة.

حدد تقرير صادر عن المركز الوطني السعودي للمعلومات الصناعية عدد مصانع الأغذية في المملكة حتى الربع الأول من العام الماضي ٢٠٢٢م نحو ١١٢١ مصنعًا بنمو للنشاط بنسبة 9 %، كما سجَّلت نموًّا قدره ٦١ % في عدد التراخيص الصناعية الصادرة في عام ٢٠٢٠م عن ٢٠١٩م،

بلغ عدد الشركات المُتخصِّصة في إنتاج الألبان ومشتقاتها بنهاية ٢٠٢٠م، نحو ١٢ شركة وطنية تنتج ٧ ملايين لتر بسعة تعبئة يومية ١٨ مليون عبوة، تشمل ٣٥ منتجًا متنوِّعًا من الحليب الطازج ومشتقاته تغطي مجمل الاستهلاك المحلي في أنحاء المملكة التي اتِّجهت نحو التصدير بنسبة تعادل ٢٥ % مِن منتجاتها المشتقة مِن الألبان إلى الأسواق الخليجية، بينما تبلغ صادرات الحليب نحو ٥٦.٤ %.

بلغ عدد خلايا النحل في كل الحيازات الزراعية ٣٨.٨ آلاف خلية، وقد بلغ إجمالي إنتاج العسل نحو ١٠٩ أطنان، بينما تخطط الحكومة لتنمية المراعي النحلية لتعظيم المردود الاقتصادي للصناعة، مع مضي مؤسسات البلاد دعم الصناعة، في ظل النمو المستمر لأعداد النحالين الذين يمارسون الأساليب الحديثة لإنتاج العسل، والقدرة على زيادة عدد المتخصصين المؤهلين تأهيلًا عاليًا في هذا المجال.

وقعت شركة «نيوم»، في أبريل ٢٠٢١م، مذكرة تفاهم لإنشاء مزرعة أسماك تعتبر الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع شركة «أسماك تبوك» محلي، تتعلق بتطبيق الجيل الجديد من تقنيات الاستزراع المائي داخل منطقة «نيوم»، بقدرة إنتاجية تصل إلى ٧٠ مليون زريعة، وتحسين إنتاجية أنواع الأسماك المحلية في البحر الأحمر لتحقيق هدف المملكة بإنتاج ٦٠٠ ألف طن من المنتجات السمكية بحلول عام ٢٠٣٠م.

ـ اللحوم والدواجن والأسماك

تسجل المملكة أعلى دول العالم استهلاكًا للدجاج بمتوسط استهلاك الفرد ٥٠ كجم سنويًّا، وتستهلك البلاد نحو ١.٥ مليون طن سنويًّا، وهي نسبة مرتفعة للغاية مقارنةً بالدول المثيلة في عدد السكان، وهو ما يجعل المملكة تحتاج إلى استيراد النسبة المتبقية من الخارج، خاصة البرازيل التي تحتل المرتبة الأولى في التصدير للسوق

المحلية، لذلك فقد تبنَّت المملكة أحدث وسائل الإنتاج الحيواني في المزارع والاعتماد على التكنولوجيا، بعد انتهاء العمل منذ عقودٍ بالنظام التقليدي للإنتاج الذي ساد الثمانينيات من القرن العشرين والتوسع الرأسي على حساب الأفقي بنشر السلالات الأجنبية والتحسين الوراثي للقطعان وتوفير الأجواء البيئية المناسبة لها لنمو الإنتاج، بالإضافة إلى التوسع في الإنتاج المحلي من خلال زيادة الاستثمارات اللازمة للتوسع في مشاريع تربية وتسمين الأغنام والعجول من خلال إنشاءمشاريع جديدة، وزيادة السعات التخزينية لضمان ًالتوسع في المشاريع القائمة ،واستمرار عملية تدفق اللحوم الحمراء إلى الأسواق، ومن ثم المحافظة على الاستقرار السعري لها، كما أطلقت المملكة عام ٢٠١٧م ثلاث مبادرات ضمن برنامج التحول الوطني، تستهدف تعظيم الإنتاج الحيواني والغذائي، لسد حاجة السوق المحلية، حيث بلغ حجم اللحوم الحمراء ٣٠% مِن الاحتياج السوقي ترتفع في قطاع إنتاج الدواجن إلى نحو ٤٨%.

انتاج المملكة العربية السعودية من الغذاء عام 2021م

Item	Year	Value	Unit
Raw milk of cattle	2021	2600000	t
Dates	2021	1565830	t
Meat of chickens, fresh or chilled	2021	910000	t
Watermelons	2021	624110	t
Tomatoes	2021	620866	t
Wheat	2021	612582	t
Potatoes	2021	578108	t
Other fruits, n.e.c.	2021	391266.62	t
Barley	2021	383332.77	t
Olives	2021	382105	t
Hen eggs in shell, fresh	2021	348241.11	t
Onions and shallots, dry (excluding dehydrated)	2021	297974	t

المصدر : بيانات المنظمة الدولية للأغذية والزراعة (الفاو)

ـ قطاع الزراعة

حقق القطاع الزراعي بالمملكة خلال ٢٠٢٠م معدلات إنتاج عالية رفعت إسهامه في الناتج المحلي إلى ٦١.٤ مليارات ريال، وتمكنت المملكة مِن تحقيق نسب اكتفاء ذاتي في العديد من السلع الغذائية الاستراتيجية على سبيل المثال نسبة الاكتفاء الذاتي من الحليب الطازج بلغت ١٢٠% والتمور ١١١% والخضراوات ٨٧% والبيض ١١٦% والأسماك ٤٥%.

حقق الناتج الزراعي في السعودية خلال ٢٠٢١م[٣٦]، ارتفاعا في حجم القطاع بقيمة بلغت ٧٢.٢٥ مليار ريال وبمعدل نمو ٧.٨ % مقارنة بـ ٢٠٢٠، الذي حقق خلاله ٦٧.٠٥ مليار ريال، مسجلا أعلى نمو في أكثر من ٥ أعوام، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو ٣ تريليونات ريال في ٢٠٢١.

بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي في ٢٠٢١م نحو ٢.٣ %، بينما بلغت مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي غير النفطي ٣.٦ % بارتفاع بلغ ٠.٢ % مقارنة بـ ٢٠٢٠، حيث بلغت مساهمة الناتج الزراعي فيه ٣.٤ %. مبينة أن الميزان التجاري للمملكة حقق فائضا بلغ ٤٦٢.٥ مليار ريال بارتفاع عن ٢٠٢٠، الذي سجل ١٣٤.٥ مليار ريال، وذلك للزيادة التي حصلت في الصادرات خلال ٢٠٢١، بقيمة تريليون ريال.

تنتج المملكة حاليًّا ٥٠ نوعًا مِن الخضراوات [٣٧]الشتوية على مساحة ١٠٠.٧ آلاف فدان في مقدمتها محصول البطاطس بنسبة ٣٠.٦ % من إجمالي المساحة المزروعة للخضراوات الشتوية، تلاه محصول البطيخ بنسبة ١٨.٥ %، ثم الطماطم بنسبة ١٥.٣ %، بينما تنتج أيضًا ٤٠ نوعًا من الخضراوات الصيفية على مساحة ٨٠.٤ آلاف فدان، علاوةً على ٤٠ نوعًا في الصوب المحمية على مساحة ١٥٠ ألف فدان في ٦٦.٥٢٩ صوبة محمية، و١٩ نوعًا من أزهار القطف المحمية على ٣٨٠ فدانًا.

ارتفعت صادرات الزراعة عام ٢٠٢١م إلى ١٣.١٦ مليار ريال بزيادة ٤١٥ مليون ريال عن ٢٠٢٠م فيما انخفض عجز الميزان التجاري الزراعي إلى ٦٤.٥٩ مليار ريال مقارنة بـ ٧٢.٩٦ مليار ريال في ٢٠٢٠م لانخفاض واردات الزراعة نتيجة تبني إستراتيجيات مرنة أسهمت بدعم المحتوى المحلي وزيادة نسب الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي.

ـ الزراعة الخارجية

بلغ حجم الاستثمارات السعودية الزراعية بالخارج أكثر مِن ١٠ مليارات ريال (٣.٧٥ مليار دولار) خلال الـ١٠ أعوام الأخيرة في عدة دول، من بينها مصر والسودان وإثيوبيا والمغرب، والتي تعتمد في قطاع منها على توظيف الذكاء الصناعي والتكنولوجيا الرقمية والحيوية لاستدامة النمو، وتحقيق أعلى منفعة اقتصادية، ما يؤشر إلى أن السعودية تمضي بخطوات حثيثة في ملف الأمن الغذائي منذ سنوات، لكن جهودها تعاظمت خلال السنوات الأخيرة في ظل القناعة بضرورة توفير خيارات الإمداد لمواجهة أي هزات في الطلب في بلد المنبع، فالمملكة لديها وفرة مالية تؤهلها للاستيراد في أي وقتٍ، لكنها تعي جيدًا أن التوريد قد يواجه أزمات طارئة؛ كالحرائق والفيضانات والأوبئة، بجانب تداعيات التغير المناخي التي تُؤثِّر على الإنتاجية، ولذا سعت لتنويع استثماراتها لتشمل جميع القارات في آسيا وإفريقيا والأمريكيتين وأستراليا وأوروبا، بما يضمن سهولة الإمداد من أي مقصد، وفي أي وقت، وفي هذا الإطار استحوذت الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني (سالك)، التابعة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي المملوك للدولة عام ٢٠٢٠م، على شركة «مريا أجرو الزراعية» بأوكرانيا لتدير في الأخيرة نحو ٤٩٤ ألف فدان، بعد استحواذها على شركتين زراعيتين أوكرانيتين على مراحل متعددة، ودمجهما معًا تحت اسم "كونتيننتال فارمز" لتدير ١٩٥ ألف هكتار من الأراضي الزراعية غرب أوكرانيا، كما تملك الشركات السعودية أيضًا استثمارات في البرازيل في قطاع الزراعة واللحوم والمنتجات الصناعية والكيميائية، بجانب مساحات من

الأراضي في لوس أنجلوس وأريزونا، والأرجنتين، بعضها مزروع بالبرسيم المستخدم كأعلاف للأبقار، ويتم توريده للمملكة بانتظام لخدمة شركات إنتاج الألبان، ووفقًا لآلية زراعة الأعلاف الخضراء التي تقضي بتوفير تلك الشركات احتياجاتها عبر الاستيراد من الخارج.

يعتبر القطاع الزراعي في إفريقيا الأكثر جذبًا للمستثمرين السعوديين حاليا، حيث تستثمر السعودية حاليا نحو مليوني هكتار في عددٍ من بلدان قارة افريقيا التي تمتلك ٦٠ % من الأراضي غير المزروعة في العالم، ويعمل فيها ٧٠ % من الأيدي العاملة، ويمثل أيضًا القطاع الأكثر نموًّا في التوقعات المستقبلية بنحو ٣١ %، وأنه بحلول عام ٢٠٣٠ يمكن لقطاع الزراعة الإفريقية إنشاء سوق بقيمة تريليون دولار حال استغلال الموارد المائية المتجددة التي لم يتم استغلال سوى ٢ في المائة منها.

ومن خلال الاستراتيجية التي أوردت تفاصيلها ومحاورها وأهدافها وما تزامن معها من سياسات إضافية استطاعت المملكة العربية السعودية تجاوز العقبات الطبيعية التي تقف عثرة في طريق تحقيق الأمن الغذائي لشعبها، وقد ظهر التطور الملفت لملف الأمن الغذائي في المملكة إبان أزمة جائحة كورونا، فلم تواجه المملكة أي نقصٍ في الطعام بمختلف أصنافه، ولم تشهد متاجرها موجة تكالب على الشراء، ولم تفرغ أرففها مِن البضائع مثل كثيرٍ مِن دول العالم المتقدم في ظل ثقة المواطنين في تمتع بلادهم بالوفرة وبالتالي يمكن القول بأن السعودية استطاعت مواجهة أزمة الأمن القومي الغذائي خلال جائحة كورونا وقد ساعدها على ذلك استراتيجيتها المبكرة التي دشنتها منذ مايو ٢٠١٨م، بتطوير استراتيجية الأمن الغذائي التي تعتمد على الإنتاج المحلي، والاستزراع خارج السعودية، وتنويع مصادر الغذاء، ويمكن الاستدلال على الاستطاعة المشار إليها من خلال الآتي:

ـ أكد تقرير بعثة صندوق النقد الدولي بتاريخ ٢١ يونيه ٢٠٢٢م [٣٨] نجاح المملكة العربية السعودية في التعامل مع جائحة فيروس كورونا (كوفيد ١٩)، وهي في

وضع موات يمكنها من تجاوز المخاطر الناجمة عن الحرب في أوكرانيا وتشديد السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة، حيث تشهد الأنشطة الاقتصادية انتعاشاً قوياً مدعوماً بارتفاع أسعار النفط والإصلاحات التي تم إطلاقها في ظل "رؤية السعودية ٢٠٣٠".

ـ قفزت المملكة مرتبتين في مؤشر الأمن الغذائي الدولي بنهاية العام ٢٠٢٢م لتحتل المركز الـ ٤١ عالميا بواقع ٦٩.٩ نقطة، مقابل المركز الـ ٤٣ في العام ٢٠٢١ بواقع ٦٨.١ نقطة، فيما احتفظت بترتيبها السادس على مستوى الدول العربية عامين على التوالي، ليكلل خطط المملكة نحو تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

ـ أن سلاسل إمداد السلع حسبما أكدت وزارة البيئة والمياه والزراعة السعودية أصبحت إلى حد كبير آمنة وموثوقة ومستمرة، ولا توجد مخاوف من ندرة أو نقص في الكميات المعروضة.

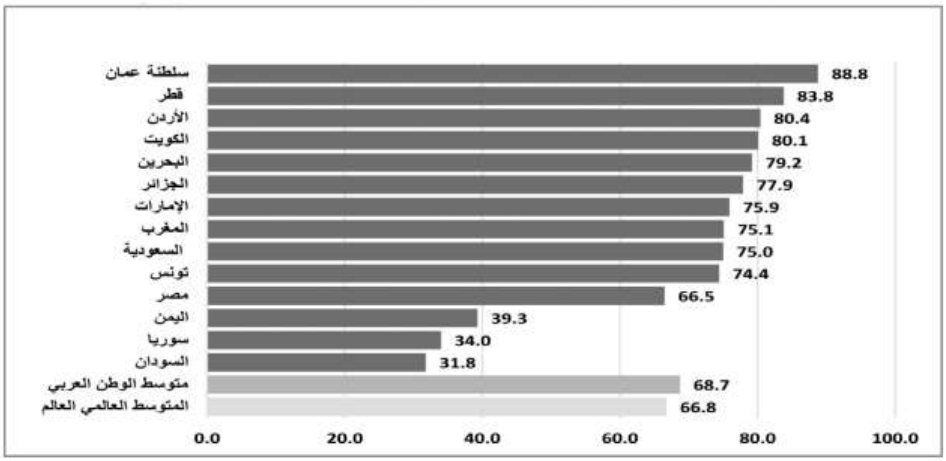

المصدر : حسبت من Economist intelligence Unit https:// (foodsecurityindex.eiu.com/country)

ـــ تمثّل كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر الدول العربية الوحيدة المدرجة في الربع الأعلى من ترتيب "قدرة الوصول إلى الغذاء"[٣٩]

ـــ توصلت دراسة دولية اللجنة الوطنية للتغذية بالتعاون مع جامعة طيبة وجامعة زايد وجامعة أنتويرب البلجيكية(UAntwerpen Qualtrics) ، إلى أن فيروس كورونا المستجد (كوفيد١٩) لم يؤثر على الوفرة الغذائية والقوة الشرائية في المملكة العربية السعودية.

ـــ لدى السعودية حاليا، إحدى أكبر طاقات تخزينية في الشرق الأوسط للقمح والدقيق بما يتجاوز ٣.٣ ملايين طن بطاقة طحن يومية تتجاوز ١٥ ألف طن، بجانب جني المملكة ثمار استثماراتها الزراعة في الخارج الذي تجسد في يونيو ٢٠٢١م بوصول أول باخرة قمح مِن إنتاج استثمارات الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني (سالك) في أستراليا بكمية (٦٠) ألف طن، ضمن الكمية المتعاقد عليها التي يصل إجماليها نحو ٣٥٥ ألف طن، كما أصبحت المملكة تملك حاليا خيارات واسعة

في مصادر القمح، سواء عبر المناقصات العالمية التي يتم طرحها والمناقصات الخاصة بالمستثمرين السعوديين بالخارج والمخصص لها ١٠ في المائة من مشتريات القمح سنويًّا.

ـــ تجاوزت النجاحات المحققة في نطاق تحقيق الأمن الغذائي نطاق المحلية بالوصول رفع وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع والمنتجات الغذائية إلى الإسهام في دعم أمن الغذاء العالمي في مختلف أنحاء العالم عبر العديد من المشاريع المشتركة ضمن برنامج الاستثمار الزراعي في الخارج وعبر مختلف المساعدات المقدمة لمختلف الدول وخصوصاً النامية منها.

ـــ للمملكة مستقبل واعد في طريق تصدير الغذاء وليس إنتاجه فقط، حيث من المتوقع أن يصل حجم السوق الزراعية في المملكة العربية السعودية إلى ١٩.٣٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣م، وأن ينمو بمعدل نمو سنوي مركب قدره ٤.٨٠٪ ليصل إلى ٢٤.٤٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٨م، الأمر الذي يشير إلى ان الأمن الغذائي في السعودية يتحقق عبر عدة عناصر، في مقدمتها توافر كميات كافية من غذاء مناسب من إنتاج محلي أو مستورد، وإتاحته وتوفيره بكل السبل، وبصورة مناسبة لممارسات التخزين مع استدامة توافره في جميع الأوقات حتى في الحالات الطارئة، والواقع السعودي يشير إلى أن المملكة تتوافر فيها جميع تلك العناصر.

عاشراً: توصيات البحث

ـــ مازالت أنظمة الغذاء هشة بالفعل بسبب ما شهدته من اضطراب على مدار عامين من جراء تفشي فيروس كورونا، واحتدام الحرب بين أوكرانيا وروسيا ، التي أدت الحرب إلى ارتفاع كبير في أسعار الغذاء، ليس فقط القمح، بل وأسعار الشعير والذرة وزيت الطعام من بين مواد غذائية أخرى يصدرها هذان البلدان اللذان يسيطران على مخزون كبير من السلع الغذائية الاستراتيجية، بالإضافة إلى التقلبات المناخية الحادة، وبالتالي فقد تزداد هشاشة أنظمة الغذاء ويصبح تحقيق الأمن الغذائي مهمة أكثر

صعوبة، الامر الذي يؤكد ضرورة مفادها أن إدارة التقلبات التي تطرأ على أسعار المواد الغذائية تتطلب سياسات مبتكرة على المستوى الوطني وتعاون أكثر فعالية على الصعيد العالمي، وهو ما يجب أن تعيه حكومة المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول المستوردة للغذاء خلال المرحلة الحالة وربما على المدى المتوسط.

ـــ في الوقت الذي يواجه فيه الغذاء على مستوى العالم، تحدي الزيادةِ المفرطةِ في السكان، والهدر الكبير في الموارد الزراعية الأساسية، يدخل التغير المناخي كتحدٍ إضافي، ليعمق أزمة الغذاء إلى مستوى مقلق، قد يتحول إلى قلق غير مسبوق مع أي تحدٍ جديد، فقد أفاد تقرير جديد لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بأن الخسائر الزراعية العالمية الناجمة عن الكوارث الطبيعية بلغت ٣.٨ تريليونات دولار في الفترة من ١٩٩١م إلى ٢٠٢١م، أي ما يعادل خسائر سنوية قدرها ١٢٣ مليار دولار، أو نحو ٥% من إجمالي الناتج المحلي الزراعي العالمي، ومن المرجح أن يكون هذا التقدير أقل من الحجم الحقيقي للضرر، لأنه يركز فقط على قطاعي المحاصيل والماشية، وهو وضع يقتضي من الجهات المعنية في المملكة العربية السعودية وغيرها من دول العالم الحذر الشديد والتعاون الكبير، لتبني الإجراءات الوقائية والاحتياطية اللازمة، لمواجهة كل ما يمكن أن يهدد الأمن الغذائي المحلي والإقليمي والدولي.

ـــ توجيه الإنفاق العام وتعبئة التمويل الخاص والاستثمار في الابتكار والبحوث والتطوير على نحو أفضل ستكون عوامل أساسية لإنتاج مواد غذائية أكثر تنوعاً وأعلى قيمة غذائية لسكان المملكة الآخذ عددهم في التزايد، وذلك باستخدام كم أقل من المياه والأسمدة، مع الحد من تغيير استخدام الأراضي.

ـــ تعزيز أنظمة الزراعة التي تستخدم الأساليب المراعية لتغير المناخ وتنتج مزيجاً أكثر تنوعاً من المواد الغذائية لتحسين قدرة أنظمة الغذاء على الصمود، وزيادة دخل المَزارع، وتوفُّر المزيد من المواد الغذائية الغنية بالمغذيات وميسورة التكلفة، وأيضا

تحسين سلاسل الإمداد لتقليل خسائر المواد الغذائية فيما بعد الحصاد، وزيادة النظافة الصحية في قنوات توزيع المواد الغذائية، وتحقيق ربط أفضل بين مراكز الإنتاج والاستهلاك.

ـ دعم الاستثمارات في مجال البحوث والتطوير التي تتيح زيادة محتوى المغذيات الدقيقة في الأغذية والمواد الخام، بالإضافة إلى إصلاح السياسات وعمل إصلاحات تنظيمية من أجل الارتقاء بكفاءة أسواق الغذاء المحلية وتكاملها وتقليل الحواجز القائمة أمام تجارة المواد الغذائية.

وأخيرًا، فإن المملكة العربية السعودية مازالت مدعوة للاستفادة من تداعيات أزمة جائحة كورونا، وما تلاها من الحرب بين روسيا وأوكرانيا، على الأمن الغذائي وعليها أن تنظر باهتمام لتوطين المنتجات الزراعية، بخاصة الغذائية، وتطوير تقنياتها، والارتفاع بمستوى مهارة وامكانات الأيدي العاملة السعودية في مختلف القطاعات الزراعية، والإنتاج الغذائي، وعمل الدراسات، والخطط المستقبلية وتتوسع في مراكز التموين، وتجعلها تعمل، ومليئة دائما بالمواد الغذائية، رغم الطلب الاستهلاكي الكبير عليها.

المراجع والمصادر:

(١) إبراهيم بن على بن محمد السفياني الأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا "دراسة فقهية" ، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى ، العدد ٨٣ ديسمبر ٢٠٢٠م.

(٢) عبد العزيز محمد الدويس ، عادل محمد خليفة غانم ، البعد الاقتصادي للاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي للحوم الدواجن المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد التاسع والعشرون، العدد الثاني يونيه ٢٠١٩م.

(٣) عادل المهدي ، عمر صقر ، أحمد صلاح الشافعي، تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل استراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠ المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الواحد والثلاثون ، العدد الرابع ، ديسمبر ٢٠٢١م.

(٤) خضران بن حمدان الزهراني ، صديق الطيب منير ، الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية الواقع والتطلعات، مركز الخليج للدراسات والتنمية، الاقتصاد والتنمية، info@gulfpolicies.com.

(٥) صفاء صبح صبيحة ، نسيم فارس برهم ـ التغير في الاستراتيجية المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، العدد الثاني والأربعون ، مايو ٢٠١٧م.

(٦) تقية المهدي خسان، الأمن الغذائي أمانة الأجيال دراسات في التنمية والمجتمع، العدد الثالث، ديسمبر ٢٠١٥م.

(٧) خالد بن عبد الله بن دهيش، عبد الرحمن بن سليمان الشلاش ،ـ سامي عبد السميع رضوان الادارة والتخطيط التربوي ط ٦، ص١٩، مكتبة الرشد ناشرون، القصيم ،٢٠١٦م.

(٨) المرجع السابق ص ٢٥.

(٩) طلعت عبد الوهاب سندي ، الإدارة العامة المفاهيم ، ص٢٧، مكتبة دار الزمان للنشر، المدينة المنورة، ١٩٩٥م.

(١٠) المرجع السابق ص ٣٠.

(١١) كامل المغربي ، أساسيات الإدارة، ص ١٩، دار الفكر، عمان، ١٩٩٥م.

(١٢) " محمود عساف، أصول الإدارة ، ص ١١ – ١٣، دار الناشر العربي، دبي، ١٩٧٥م.

(١٣) حزام ماطر المطيري، "الإدارة الإسلامية: المنهج والممارسة"، ص ٥٠، مكتبة الرشد ناشرون، القصيم، ٢٠٢٠م.

(١٤) خالد الجريسي، إدارة الوقت من المنظور الإسلامي، https://k-aljeraisy-books.com/product ص ٤٧-٤٨

(١٥) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠ هـ).

(١٦). الموسوعة السياسية info@political-encyclopedia.org.

(١٧) محسن الخضيري، إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري متكامل لحل الأزمات، ط٢، ص ٣٣ مكتبة مدبولي، القاهرة.١٩٩٠

(١٨) جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية على شبكة الانترنت البريد الإلكتروني info@kfu.edu.sa.

(١٩) الأمن الغذائي، محمود سعيد، ص١٧١، المجلة الثقافية الجامعة الأردنية، العدد الرابع.

(٢٠) الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية على شبكة الانترنت hattps://www.who.int.

(٢١) تقرير تعزيز الامن الغذائي العربي ـ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) ص ٣

(٢٢) الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو)على شبكة الانترنت، hattps://www.fao.int.

(٢٣) الاستراتيجية الوطنية السعودية للزراعة والملخص التنفيذي لعام ٢٠٣٠ ص٦٤.

(٢٤) لسان العرب، ابن منظور، (٢/٤٣١)، مادةَ(جَوح).

(٢٥) مجمع الأنهر، شيخي زاده، (١/٦٦٨).

(٢٦) الذخيرة، القرافي، (٥/٢١٢) .

(٢٧) الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية على شبكة الانترنت، hattps://www.who.int.

(٢٨) مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير السنوي السابع والخمسون ٢٠٢١م الاقتصاد السعودي من ص ٢٧ إلى ٤٤.

(٢٩) البرنامج العربي للاستدامة ، منظمة التنمية الزراعية العربية ص ١٥.

(٣٠) الهيئـة العامـة السعودية للإحصـاء التقرير الإحصائي لعام ٢٠٢١م.

(٣١) الاستراتيجية الوطنية السعودية للزراعة والملخص التنفيذي لعام ٢٠٣٠.

(٣٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية تقرير الأمن الغذائي في الدول العربية ـ الفصل العاشر ـ ص 172.

(٣٣) وزارة البيئة والمياه والزراعة، استراتيجية الأمن الغذائي وخطة تنفيذها، مايو ٢٠١٨م.

(٣٤) وزارة البيئة والمياه والزراعة، استراتيجية الأمن الغذائي وخطة تنفيذها، ص ٧ مايو ٢٠١٨م.

(٣٥) وزارة البيئة والمياه والزراعة، استراتيجية الأمن الغذائي وخطة تنفيذها، ص ٣٢ مايو ٢٠١٨م.

(٣٦) وزارة البيئة والمياه والزراعة، الكتاب الإحصائي لعام ٢٠٢٢م ص ٦٤.

(٣٧) المرجع السابق ص٧٢.

(٣٨) INTERNATIONAL MONETARY FUND. ALL RIGHTS RESERVED© 2021

(٣٩) تقرير الأمن الغذائي العالمي للربع الثاني من عام ٢٠٢٢م الصادر عن وكالة "تحليلات المعرفة المتعمّقة(Deep Knowledge Analytics) ".